8 April 2025

الميزات الرئيسية والالتزامات والفوائد بموجب

اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

(كما تم تعديلها آخر مرة في عام 2014)

النظرة العامة

تعتمد الإدارة المستدامة والحفاظ على الأسماك المهاجرة والأنواع المرتبطة بها، التي تتحرك باستمرار عبر مناطق بحرية مختلفة، سواء داخل نطاق الولاية الوطنية أو خارجها، بشكل كبير على التعاون بين الدول. وتتعاون الدول مباشرة أو من خلال هيئات إقليمية لمصايد الأسماك لتطوير وتبني تدابير الحفظ والإدارة. وقد أُنشئ حوالي 50 من هذه الهيئات على مستوى العالم، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (RFMOs) التي تملك صلاحية اعتماد تدابير قانونية ملزمة للحفظ والإدارة.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تُعد الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) هي المنظمة الإقليمية المختصة. وقد تم اعتماد اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية الهيئة العامة") بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز التعاون في مجال البحوث العلمية البحرية بهدف تحقيق مصايد مستدامة في منطقة المتوسط. وقد اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الاتفاقية (FAO) في دورته الخامسة في عام 1949، ودخلت حيز النفاذ في 20 فبراير 1952. وتم تعديل الاتفاقية في أعوام 1963، 1976، 1997، و2014. ومع مرور الوقت، توسع نطاقها ليشمل البحر الأسود وتطوير قطاع الاستزراع المائي. واعتبارًا من مارس 2025، أصبحت 23 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، أطرافًا في الاتفاقية.

الأهداف

الهدف الرئيسي لاتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هو ضمان الحفاظ على الموارد الحية البحرية والاستخدام المستدام لها، فضلًا عن التنمية المستدامة للاستزراع المائي في جميع المياه البحرية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ("نطاق تطبيق الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط"). ويتم تحقيق ذلك من خلال الوظائف التي تضطلع بها الهيئة، بما في ذلك مراجعة وتقييم حالة الموارد الحية البحرية المعنية، وتطوير وتوصية تدابير للحفظ والإدارة، واعتماد خطط الإدارة، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم(IUU) ، وتعزيز التنمية المستدامة للاستزراع المائي.

العناصر الرئيسية

تتضمن الاتفاقية 28 مادة، من بينها الالتزامات الأساسية التالية لكل طرف متعاقد:

- واجب تنفيذ التوصيات المعتمدة من قبل الهيئة – المادتان 8(ب) و14(1) – فيما يتعلق بـ:
  - الحفاظ على الموارد الحية البحرية الموجودة ضمن نطاق تطبيق الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإدارتها؛
  - الحد من الآثار السلبية لأنشطة الصيد على هذه الموارد والنظم البيئية البحرية؛
  - اعتماد خطط إدارة متعددة السنوات تستند إلى النهج القائم على النظام البيئي؛
  - إنشاء مناطق صيد مقيدة لحماية النظم البيئية البحرية الهشة؛
  - ضمان جمع البيانات والمعلومات وتقديمها والتحقق منها وتخزينها ونشرها بشكل منتظم؛
  - اتخاذ تدابير لمنع وردع والقضاء على الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛
  - معالجة حالات عدم الامتثال.
- واجب تحويل التوصيات المعتمدة إلى قوانين وأنظمة وطنية، وتقديم تقارير سنوية إلى الهيئة تبين كيفية تنفيذ أو تحويل التوصيات – المادة 14(2).

الفوائد المحتملة للأطراف

عند الانضمام إلى اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وتنفيذ أحكامها بفعالية، يمكن للدول أن تجني العديد من الفوائد، بما في ذلك:

أ- المشاركة في الإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك ضمن نطاق تطبيق الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

يمكن للأطراف المتعاقدة تعزيز حفظ الموارد السمكية وإدارتها، فضلاً عن الأنواع المعتمدة والمرتبطة بها، والنظم الإيكولوجية البحرية، والتنوع البيولوجي البحري في منطقة تطبيق اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال التنفيذ الفعّال لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها الهيئة، ومن خلال مشاركتها المباشرة، بما يضمن امتثال سفن الصيد التي ترفع أعلامها لتلك التدابير. ومع توافر معلومات أفضل عن الموارد البحرية الحية في منطقة تطبيق الاختصاص، والتفاصيل المتعلقة بما يتم اصطياده وإنزاله ونقله وحمايته وصونه، تتاح فرص أكبر لمقارنة البيانات مع تلك الخاصة بالأطراف المتعاقدة الأخرى، وضمان أن يتم الصيد بطريقة مستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

ب- تعزيز التنمية المستدامة للاستزراع المائي ضمن نطاق تطبيق الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

يمكن للأطراف المتعاقدة أن تضمن تطوير وتعزيز قطاع تربية الأحياء المائية بطريقة مستدامة، بما يتماشى مع الصكوك والتوجيهات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ومن خلال تبادل المعلومات والممارسات الجيدة في مجال تطوير تربية الأحياء المائية المستدامة، التي تروّج لها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، يمكن للأطراف المتعاقدة أن تضمن ازدهار هذا القطاع ومساهمته الفعّالة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة، مع الحفاظ على التنوع الجيني، والحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمعات المحلية.

ة- الفوائد الاقتصادية

مكن للأطراف المتعاقدة أن تُظهر للمجتمع الدولي التزامها بالاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة في نطاق تطبيق اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. كما يمكنها جذب اهتمام الدول المستوردة التي تشتري الأسماك و/أو منتجات مصايد الأسماك التي يتم إنزالها أو نقلها بطريقة قانونية ومستدامة، وذلك بفضل التزامها بمكافحة الصيد الجائر والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ونتيجة لذلك، يمكن أن تستفيد الأطراف المتعاقدة والصناعات المرتبطة بها من زيادة الدخل الناتج عن الصيد في أسواق أكثر تفضيلاً، من خلال أنشطة الصيد في نطاق تطبيق الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتولّد دخل إضافي من أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية والأنشطة ذات الصلة التي تُمارَس ضمن هذا النطاق، لا سيما مع تعزيز الهيئة للحوار مع الكيانات التجارية.

ث- جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعي مصايد الأسماك والأنشطة البحرية

إذا اعتُبرت الأطراف المتعاقدة جهات فاعلة تتسم بالشرعية والشفافية والموثوقية والتعاون، فإن سمعتها يمكن أن تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعاتها المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والأنشطة البحرية، بما في ذلك من خلال إعداد وتطوير المشاريع في إطار الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

ج- تحسين الحوكمة في قطاعي الصيد والاستزراع المائي ضمن نطاق تطبيق الهيئة

إن ضمان تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها الهيئة يمكن أن يُسهم بشكل كبير في تعزيز الحوكمة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في نطاق تطبيق اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال تحسين التنسيق المركزي في مجالات الرصد والمراقبة وتتبع أنشطة سفن الصيد، مما يعزز بدوره الشفافية في عملية اتخاذ القرار بشأن اعتماد تلك التدابير.

ح- تعزيز التضامن من خلال التعاون مع الدول النامية لتنفيذ اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

تنص المادة 17 من اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على أن الدول النامية يمكنها طلب المساعدة لتلبية احتياجات محددة من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية. وتُلقى على عاتق الهيئة مسؤولية الإقرار الكامل بالاحتياجات الخاصة للدول النامية الأطراف المتعاقدة والتعاون معها في هذا الشأن.

للمزيد من المعلومات حول اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والنماذج الخاصة بالانضمام، والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يُرجى التواصل عبر treaties@fao.org